الواقع السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١٠

د. زياد سمير زكي الدباغ

مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Zeyad3343@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٩/٤/٧ تاريخ قبول النشر ٢٠١٩/٥/٢١

مستخلص البحث

في أواخر عام ٢٠١٠ ومطلع ٢٠١١ اندلعت موجة عارمة من الاحتجاجات والثورات في مُختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بمحمد البوعزيزي والثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في العديد من البلدان العربية، وعُرفت بربيع الثورات العربية .

كان من بين أسباب تلك الاحتجاجات والثورات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المَعيشية، فضلاً عن التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموماً في البلدان العربية. وقد انتشرت هذه الاحتجاجات في عدد من البلدان العربية ومنها اليمن، ذلك البلد ذات الطبيعة المعقدة بما يحتويه من مشاكل مثل مشكلة الحوثيين مع النظام الحاكم، ووجود عناصر تنظيم القاعدة في البلاد. وقد أدت تلك التظاهرات إلى نشوب معارك بين قوات أمن ومُتظاهرين وصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من الطرفين. وقد تميزت هذه الاحتجاجات والثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيرًا في تلك البلدان العربية ألا وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام". في الحقيقة، إن الثورة اليمنية لم تحقق ما كان يطمح إليه الشعب اليمني من استقرار سياسي ورخاء اقتصادي ووضع أمني مستتب، فما زالت المشاكل التي كانت سائدة قبل الثورة موجودة لحد الآن، وما زال المواطن اليمني يعيش أوضاعاً سيئة على مختلف الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

الكلمات المفتاحية: الثورة اليمنية، الواقع السياسي في اليمن، النظام السياسي اليمني.

The Political reality in Yemen after 2010

Dr. Zeyad S. Zaki Al-Dabbagh
Lecturer/ college of political science/ University of Mosul

Abstract

In late 2010 and early 2011 a wave of protests and revolutions broke out across the Arab world began with Mohamed Bouazizi and the Tunisian revolution, which sparked the revolutions in many Arab countries, and known as the spring of the Arab revolutions.

One of the causes of these protests and sudden revolutions was the spread of corruption, economic stagnation and poor living conditions, as well as political constraints and overall poor conditions in Arab countries. These protests have spread in a number of Arab countries, including Yemen, a country of a complex nature with problems such as the Houthis' problem with the ruling regime and the presence of al-Qaeda elements in the country. These demonstrations led to clashes between security forces and demonstrators, sometimes resulting in deaths on both sides. These protests and revolutions were characterized by the emergence of Arab cheers that became popular in those Arab countries: "The people want to overthrow the regime." In fact, the Yemeni revolution did not achieve what the Yemeni people aspired to as political stability, economic prosperity and security situation. The problems that prevailed before the revolution still exist, and the Yemeni citizen still lives in bad conditions at various levels, political, economic, social and security levels.

Keywords: The Yemeni Revolution, The Political Reality in Yemen, The Yemeni Political System.

المقدمة

تعد اليمن دولة عربية نابضة بالتيارات القومية والإسلامية نظراً لطبيعة المجتمع اليمني المتعدد الثقافات والرؤى السياسية والاجتماعية والثقافية والأصول القبلية التي ينتمون إليها، علاوةً على التدين. وربيع الثورات العربية انتقل إليها بسرعة، فمن يحكم اليمن ليس مجلس النواب وليس رئيس الوزراء والمؤتمر الشعبي العام، بل إنها قبيلة حاشد والمتنفذين منها، والتي ينتمي إليها الرئيس السابق علي عبدالله صالح، مما حفز الجماهير اليمنية على تفجير ثورتهم(١).

أهمية البحث/ تنبع أهمية البحث من خلال الإشارة إلى الثورة التي قام بها اليمنيون من أجل التخلص من الواقع السياسي المتردي الذي يعيشه المواطنون اليمنيون ومدى انعكاساته على حياتهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية.

فرضية البحث/ يعيش الشعب اليمني منذ مدة طويلة من الزمن أوضاعاً سياسية غير مستقرة انعكست بشكل سيء على مختلف أوضاعه، الأمر الذي أدى إلى قيامه بثورة كبيرة عام ٢٠١١ من أجل إسقاط النظام السياسي الحاكم واستبداله بنظام سياسي أفضل، في محاولة من الشعب اليمني لإصلاح أوضاعه المأسوية التي يعيشها ويعاني منها.

لكن ما حصل بعد الثورة لم يكن كما كان يتوقع اليمنيون، فبدلاً من أن تتحسن أوضاعهم تدهورت بشكل أكبر مما كانت عليه قبل اندلاع الثورة. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف سيكون مستقبل الشعب اليمني؟.

إشكالية البحث/ تثير إشكالية البحث عدداً من الأمور والتساؤلات المهمة، من أبرزها:-

- ما هي الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة في اليمن عام ٢٠١١؟.

- ما هي الأحداث التي رافقت اندلاع الثورة اليمنية؟.
- ما هي طبيعة الواقع السياسي اليمني بعد اندلاع الثورة اليمنية؟.
- ما هو مستقبل اليمن بشكل عام، والنظام السياسي اليمني بشكل خاص؟.

منهجية البحث/ تم الاعتماد أثناء كتابة هذا البحث على المنهجين التحليلي والاستقرائي.

هيكلية البحث/ تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة فضلاً عن المقدمة والخاتمة. تناول المبحث الأول الثورة اليمنية، وتناول المبحث الثاني الواقع السياسي اليمني بعد الثورة، في حين تناول المبحث الثالث النظام السياسي اليمني "احتمالات مستقبلية".

المبحث الأول

الثورة اليمنية

يعد يوم الجمعة الموافق ١١ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ هو يوم انطلاق ثورة الشباب اليمنية أو ثورة التغيير السلمية*، وقد أطلق عليه اسم "جمعة الغضب" (وهو يوم سقوط نظام حسني مبارك في مصر)، وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات التي اندلعت في عدد من البلدان العربية مطلع عام ٢٠١١ وبخاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي(الذي حكم تونس للمدة ١٩٨٧-٢٠١١) وثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير المصرية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك (الذي حكم للمدة ١٩٨١-٢٠١١)[٢].

قاد الثورة اليمنية الشبان اليمنيون فضلاً عن أحزاب المعارضة للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح الذي حكم البلاد منذ العام ١٩٧٨, والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية[٣].

كما أن شخصنة واستبداد السلطة والفساد واندلاع الثورة الشعبية في تونس ثم في مصر ..إلخ[٤]، كانت قد حفزت الشباب اليمني على الحراك لإسقاط النظام أسوةً بباقي الدول العربية، حيث اكتسب الشارع اليمني قوةً وزخماً لم يشهدهما من قبل، فظروف اليمن مشابهة للأنظمة العربية التي سقطت، فالفساد والاستبداد والمؤسسات الأمنية لها اليد الطولى في قمع المواطنين وتعطيل باقي المؤسسات الأخرى، فقد تحولت اليمن إلى إقطاعية بيد الرئيس صالح وعائلته والمنتفعين من وراءه من خلال سيطرتهم على الحكم والثروة في البلاد، كما أن الرئيس صالح حول الجيش اليمني من مؤسسة وطنية إلى مؤسسة أسرية يسيطر عليها أبناؤه وأقاربه، أما ثروة اليمن فقد وزعها على أهله ورعيته[٥].

وقد كان يوم الجمعة، الذي أطلق عليه بجمعة الكرامة في ١٨ آذار/ مارس٢٠١١، يوما مفصليا في الثورة اليمنية، حيث انضم بعده الكثير من مشايخ وزعماء القبائل والشخصيات الاجتماعية إلى الثورة بعد أن انضم إليها اللواء علي محسن الأحمر(قائد الفرقة الأولى مدرع) يوم الاثنين ٢١ آذار/ مارس بعد تأثره بمذبحة جمعة الكرامة التي راح ضحيتها ٥٢ شهيداً من الشباب المعتصمين السلميين في ساحة التغيير بصنعاء إلى جانب أكثر من ٧٠٠ جريح بنيران القناصة التي قال المعتصمون أنهم ينتمون إلى الحرس الجمهوري و(بلاطجة) الحزب الحاكم، فيما رد الرئيس صالح أنهم من سكان الحارات المجاورة لساحة الاعتصام والذين تضرروا من المعتصمين. واستمرت المناورات بين شباب التغيير والمعارضة من جهة وبين صالح من الجهة الأخرى، وحصلت بعض الاشتباكات المسلحة بين موالين للنظام ومسلحين قبليين[٦].

وفي يوم ٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١ تمت محاولة اغتيال الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في مسجد دار الرئاسة إثر انفجار قنبلة داخل المسجد بالقصر الرئاسي، حيث أصيب بحروق بالغة، وظهر بعد الحادث بفترة قصيرة عبر مكالمة مع التلفزيون اليمني أشار فيها إلى سلامته من الحادث واتهم (آل الأحمر – زعماء قبيلة حاشد) بالوقوف وراء الحادث[٧].

وفي فجر يوم الأحد الخامس من تموز/ يوليو من عام ٢٠١١ أعلن الديوان الملكي السعودي وصول الرئيس اليمني للأراضي السعودية لتلقي العلاج جرّاء الإصابات الناتجة عن محاولة اغتياله،[٨].

وفي السابع من تموز/ يوليو ٢٠١١ ظهر الرئيس صالح في فيديو مصور على التلفزيون اليمني وهو محروق الوجه، وألقى كلمة موجهة للشعب أعلن

فيها انه أجرى ثمان عمليات جراحية ناجحة وقدم الشكر للمملكة العربية السعودية واثنى على جهود نائبه عبد ربه منصور هادي[٩].

ووسط ضغوط داخلية شعبية و"خارجية" متفاقمة، وقع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وحزبه والمعارضة على المبادرة الخليجية[١٠]، وعلى آليتها التنفيذية التي رعاها قادة دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسهم الملك السعودي السابق عبد الله بن عبد العزيز (الذي حكم السعودية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥)، فضلاً عن ممثل عن الأمم المتحدة، وذلك في يوم الأربعاء الموافق ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١[١١].

أكد جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة من جانبه أن المنظمة الدولية ساندت منذ البداية المبادرة الخليجية، مشيراً إلى أنه قام بالتعاون والتنسيق مع عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وبذلا جهودا مشتركة مع كل الأطراف اليمنية ومجلس التعاون الخليجي حتى تم التوصل إلى هذا التوقيع والبدء في مسيرة المصالحة. وقد قاد المبعوث الأممي مشاورات ومفاوضات شاقة أفضت إلى آلية جاءت في ١٣ صفحة تضمنت الخطوات المقترحة للتنفيذ في المرحلتين الأولى والثانية من إجراءات نقل السلطة. حيث اقترحت الخطة في مرحلتها الأولى فترة انتقالية من تسعين يوماً تبدأ من تاريخ توقيع الرئيس صالح أو نائبه على المبادرة الخليجية بصيغتها الموقعة مع أحزاب المعارضة وحزب المؤتمر الحاكم والآلية التنفيذية وتنتهي بتنظيم انتخابات رئاسية مبكرة في موعد أقصاه كانون الثاني/ يناير المقبل لانتخاب عبد ربه منصور هادي رئيساً توافقياً للمدة الانتقالية الثانية التي تستمر سنتين تبدأ من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات المبكرة وتنهي بتنظيم انتخابات برلمانية ثم رئاسية، وكذلك تنظيم استفتاء شعبي على دستور جديد[١٢].

واقتضت الخطة أيضاً نقل سلطات الرئيس كاملة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي وفق صيغة قانونية تضمن عدم جواز نقض قرارات نقل سلطات الرئيس تحت أي ظرف كان خلال مدة تسعين يوماً يكون فيها النائب هو الرئيس الفعلي لليمن مع احتفاظ صالح بلقب رئيس فخري. وتتضمن المرحلة الأولى من خطة التسوية أيضاً تسمية المعارضة مرشحها لرئاسة الحكومة على أن يتم تأليف الحكومة من شخصيات من الحزب الحاكم والمعارضة غير متورطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في انتهاك حقوق الإنسان أو تضييق الحريات العامة للمواطنين أو تلك التي مورست ضد المتظاهرين. وحددت الآلية مهمات للحكومة الانتقالية لإعادة هيكلة الجيش والأمن عبر لجنة عسكرية يترأسها نائب الرئيس وبإشراف سلطة مدنية، وكذلك إدارة حوار مع شباب الثورة في ساحات الاعتصام بشأن مطالبهم وتحقيق أهداف الثورة الشعبية السلمية في المرحلة الأولى[١٣].

حددت الآلية في المرحلة الثانية مهمات للحكومة بتنظيم مؤتمر حوار وطني للتوصل إلى حلول جادة وعملية للقضية الجنوبية تضمن إعادة صياغة إدارة الدولة الراهنة وفق صيغة الشراكة الوطنية للوحدة الوطنية، وإعداد دستور جديد، وتهيئة الأوضاع لإجراء انتخابات نيابية جديدة تعقبها انتخابات رئاسية. وشددت على أن تكون قرارات الحكومة توافقية، كما أكدت على قرارات مجلس النواب، الذي سيقر بموجب الخطة الأممية المقترحة، وتأكيد بند الضمانات الوارد في المبادرة الخليجية التي تمنح الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وسائر من عملوا معه خلال السنوات الماضية حصانة من الملاحقة القانونية[١٤].

وبعيد توقيع المبادرة، قام ممثلون عن حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم في اليمن وعن المعارضة بالتوقيع على الآلية التنفيذية للمبادرة، التي تحدد بالتفصيل ملامح المرحلة الانتقالية في اليمن[١٥].

وقال الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما (Barack Obama) يوم توقيع المبادرة إن هذا الاتفاق خطوة هامة لخير الشعب اليمني الذي يستحق ان يقرر مصيره بنفسه.. مضيفاً أن "الولايات المتحدة تدعو كافة الاطراف الى ان تباشر فورا بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، مشيرا الى ان واشنطن "ستدعم الشعب اليمني في هذه المدة الانتقالية التاريخية[١٦].

بالمقابل عد شباب الثورة الاتفاق إدانة لشعب حكمته طغمة عسكرية فاسدة لعقود بالحديد والنار ودفاعا عن قتلة استباحوا دماء شعبهم وأفسدوا حياتهم السياسية والاجتماعية والثقافية على مدى ٣٣ سنة، إلا أن معارضين رأوا أن عائد هذه الضمانات سيكون ايجابياً من جهة تجنيب اليمن ويلات حرب إذ اندلعت ستأتي على تاريخ حافل بالحروب[١٧].

وبعد توقيع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح على المبادرة الخليجية على إثر وعود كثيرة، يكون صالح أول زعيم عربي من بين الحكام الذين أطاحت بهم ثورات الربيع العربي يحصل على ضمانات تجنبه الملاحقة القضائية في مقابل تجنيب اليمن ويلات حرب مدمرة[١٨].

المبحث الثاني

الواقع السياسي اليمني بعد الثورة

في يوم السبت الموافق ٢٠١١/١٢/١٠ أدت حكومة الوفاق الوطني في اليمن اليمين الدستورية أمام نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، وذلك بعد الإعلان عن تشكيلها مناصفةً بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة (اللقاء المشترك). وقال مصدر في رئاسة الوزراء اليمنية في تصريحات صحفية إن إجراء مراسيم أداء القسم تمت من قبل رئيس الحكومة محمد سالم باسندوة وطاقم الحكومة المكون من ٣٥ وزيراً، يمثلون مناصفةً المعارضة والمؤتمر الشعبي العام الذي كان يحكم في اليمن، حيث يتولى باسندوة الفترة الانتقالية حتى رحيل علي عبد الله صالح في شباط ٢٠١٢. وعقب أداء المراسيم ترأس نائب الرئيس اليمني للمرة الأولى حكومة الوفاق التي تشكلت بموجب المبادرة الخليجية[١٩].

وفي ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٢ انتهى حكم الرئيس علي عبد الله صالح رسمياً، وذلك بعد أن صوت الشعب اليمني في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٢ على انتخاب المرشح الوحيد عبد ربه منصور هادي رئيساً انتقالياً لليمن لمدة عامين. وبذلك انتهت المرحلة الأولى من المبادرة الخليجية لتبدأ المرحلة الثانية، وذلك بإعطاء الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني سنتين من أجل إعادة هيكلة الأجهزة العسكرية والأمنية، ومعالجة قضايا العدالة الانتقالية، وإطلاق مؤتمر حوار وطني شامل بهدف مراجعة الدستور قبل الانتخابات الجديدة في شباط ٢٠١٤[٢٠].

إنّ الثورة اليمنية عندما اندلعت بوصفها حركة تغيير مدنية كانت تهدف إلى تحقيق العدالة بين أبناء المجتمع اليمني، وتحقيق حكم أفضل من الحكم السابق، في حين ركزت الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي، في

المبادرة التي طرحتها تلك الدول الخليجية وبدعم أمريكي ودولي، على المسألة اليمنية بوصفها مسألة أمنية وسياسية في المقام الأول، وكانت هذه النظرة تهدف إلى الاستقرار السياسي بدلاً من العدالة الاجتماعيةّ، وهي بذلك لا تخدم عملية تعزيز المسار الديمقراطي[٢١].

في ١٨آذار٢٠١٣/ مارس بدأ الحوار الوطني في اليمن وقد شاركت فيه كل القوى السياسية والحزبية ما عدا حزب البعث العربي الاشتراكي الذي رأى بأن ذلك الحوار سيؤدي إلى تقسيم اليمن، وذلك من خلال الآلية المتبعة في توزيع المشاركين في الحوار بـ٥٠% للشمال و٥٠% للجنوب، ومن خلال تأخير إعادة هيكلة الجيش اليمني، وقد انتهى ذلك الحوار في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٤، وكان من نتائجه تقسيم اليمن إلى ست أقاليم واتباع نظام فيدرالي للحكم، لكن الحركة الحوثية التي شاركت في ذلك الحوار لم تقبل بتلك المخرجات بالرغم من موافقة جميع الأحزاب والقوى السياسية المشاركة بالمؤتمر عليها. كما أن الأزمة السياسية استمرت بسبب إخفاق حكومة الوفاق الوطني في إدارة أزمات البلد السياسية والاقتصادية والأمنية، إذ ازداد التدهور الاقتصادي، من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية، الأمر الذي أدى إلى تنظيم احتجاجات شعبية ضد تلك السياسة الاقتصادية، التي كان للحركة الحوثية الدور البارز في قيادتها[٢٢].

وفي ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ عمّ النزاع المسلح معظم أرجاء البلاد بعد أن استولت قوات الحركة الحوثية على العاصمة صنعاء، وكانت تلك الحركة من خلال تحالفها مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، قد وسّعت سيطرتها تدريجياً على مناطق عديدة من البلاد منذ مارس/آذار ٢٠١٤[٢٣]. وقد تمكنت الحركة الحوثية أيضاً من إسقاط حكومة الوفاق اليمنية بعد سيطرتها على العاصمة صنعاء. وبعد السيطرة على صنعاء بستِ ساعات تم توقيع اتفاق السلم والشراكة لتسوية الأزمة السياسية بين الحركة الحوثية والرئيس عبد ربه منصور هادي والقوى السياسية والحزبية، إلا أن تلك الأزمة بقيت قائمة بين الرئيس هادي والحركة

الحوثية، والقوى الحزبية التي كانت منقسمة بين الطرفين. وأدى ذلك إلى إخفاق جميع الحوارات بين تلك الأطراف، وهو ما أدى إلى مواجهات عسكرية تمكنت خلالها الحركة الحوثية من محاصرة الرئيس هادي في القصر الرئاسي في ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥ ووضعته تحت الإقامة الجبرية مما أدى إلى تقديم استقالته من السلطة مع أعضاء الحكومة الجديدة في ٢٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥[٢٤].

وفي ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٥ تمكن الرئيس هادي من الهرب إلى محافظة عدن وإعلان تراجعه عن الاستقالة ومن ثم هرب إلى سلطنة عمان ثم إلى السعودية مطالباً بالتدخل العسكري السريع من أجل حماية شرعيته وإيقاف تمدد الحركة الحوثية بعد سيطرتها على معظم المحافظات الشمالية ومحاولة توسعها نحو المحافظات الجنوبية. وعلى اثر ذلك شنت دول التحالف العربي(السعودية–الإمارات العربية المتحدة–البحرين–قطر–الكويت–الأردن–مصر–المغرب–السودان) بقيادة السعودية عملية عسكرية على اليمن في ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٥ وأسمتها (عاصفة الحزم). ومع سقوط صنعاء بيد الحركة الحوثية دخلت اليمن في نزاعات داخلية، شملت جميع القوى السياسية والحزبية واشتدت مع بداية عملية عاصفة الحزم في ظل معارضة عدد من القوى السياسية للحركة الحوثية من قبل بعض تلك القوى لتوليها السلطة، كما أيدت بعضها الحركة الحوثية كحزب المؤتمر الشعبي العام في حين وقف البعض الآخر من تلك القوى ضد العمليات العسكرية، وهو ما جعل البلد أمام جملة من التحديات والتداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية[٢٥].

وقفت تلك الحرب بشكل شبه كامل عمليات التبادل التجاري الداخلية والخارجية وطرق الشحن والتوزيع، مما أدى إلى شحة الغذاء والوقود مخلفاً بذلك حاجة ما يقارب من ٨٠% من سكان اليمن للمساعدات الإنسانية، وتدهور النظام الصحي في بعض مدن اليمن، وخاصةً في مدينة عدن التي تعاني من كثرة

النزاعات الداخلية، مما أدى إلى استعادة الجماعات الإرهابية لنشاطها. وعلى حد سواء، فقد أوجدت النزاعات الداخلية المسلحة انقسامات اجتماعية في معظم أرجاء اليمن، وتركت البلد مقسماً على أسس طائفية وجغرافية، فقد أدى الاقتتال في جنوب البلاد إلى تعميق التوترات المتزايدة منذ مدة طويلة بين شمال البلاد وجنوبها، الأمر الذي أضعف إمكانية استمرار وحدة اليمن. وبالمقابل فان أقلمة النزاعات أدت بدورها إلى تغذية النزعة الطائفية المتصاعدة في اليمن التي حظيت بصدى كبير في القنوات الإعلامية[٢٦].

ومنذ سيطرة الحركة الحوثية التي تسمي نفسها(أنصار الله) على العاصمة صنعاء، مروراً بمقتل حليفها الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، ولحد الآن لم يتحسن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني في اليمن، حيث ازدادت معاناة اليمنيين، وتحولت أوضاعهم من سيء إلى أسوأ.

وفي هذا المجال، أشار التقرير الصادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش (Human rights watch) لعام ٢٠١٨ حول اليمن إلى أنه يعيش أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يوجد ما لا يقل عن ٨ ملايين شخص على حافة المجاعة وحوالي مليون شخص يشتبه في إصابتهم بالكوليرا، حيث ترتبط هذه الأزمة مباشرة بالنزاع المسلح الجاري. فقد أدت القيود التي فرضتها قوات التحالف بقيادة السعودية على الواردات إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة، حيث قام التحالف بتأخير وتحويل ناقلات الوقود وإغلاق الموانئ الهامة ومنع البضائع من الدخول إلى الموانئ البحرية التي يسيطر عليها الحوثيون. كما مُنع الوقود اللازم لتشغيل مولدات الكهرباء في المستشفيات، فضلا عن توقف ضخ المياه إلى الأحياء السكنية. وبالمقابل، قامت قوات عبد الملك الحوثي– علي عبد الله صالح بمصادرة المواد الغذائية والإمدادات الطبية، ومنعت وصول السكان إليها. وفرضت قيوداً مشددة على العاملين في مجال الإغاثة وتدخلت في إيصال المعونة، وتوقفت

جماعات تقديم الدعم عن العمل في بعض المناطق بسبب هذه القيود، وقد ساهم ذلك في تدهور وضع السكان المدنيين بشكل كبير[٢٧].

وبدورها أصدرت الأمم المتحدة تقريرها الاحتياجات الإنسانية لعام ٢٠١٩ في اليمن الذي ما زالت الأزمة الإنسانية فيه الأسوأ في العالم بسبب النزاعات الموجودة فيه، إذ يحتاج نحو ٨٠% من السكان، أي ما يقدر بـ ٢٤ مليون شخص، إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية والحماية.. كما أعرب مارك لوكوك (Mark Lowcock) وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية عن القلق البالغ بشأن عدم قدرة الأمم المتحدة، منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨، الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر في الحديدة التي تشهد تصاعد التوتر بين التحالف العربي والحركة الحوثية، والتي يوجد بها حبوب تكفي لإطعام ٣.٧ مليون شخص لمدة شهر[٢٨].

وفي الحقيقة، فإن هنالك أموراً جوهرية أثرت وما زالت تؤثر بشكل كبير، منذ قيام الثورة اليمنية، على الواقع السياسي اليمني، وهي كالآتي:-

١- اتفاق نقل السلطة

هناك بنود في الاتفاق شكلت مثار جدل لخلافات جوهرية، فقوى الثورة باتت غير راضية عن منح الرئيس علي عبد الله صالح ومن تعاونوا معه الحصانة القضائية، وهو بند قد وقع الخلاف حوله، خصوصاً أن كلمة " من تعاونوا معه " كلمة غير محددة. وهنا، ثار جدل واسع بشأن أقربائه ممن تورطوا في الفساد وتولوا مناصب عليا في المؤسسات المختلفة للدولة، مدنية منها وعسكرية، فهناك ما يزيد على أربعين من أقرباء الرئيس، من أبنائه وأشقائه وأبناء أشقائه وأصهاره وأنسابه، ممن تولوا مواقع ومناصب عليا، بمن فيهم نجله أحمد، قائد القوات الخاصة. علاوةً على ذلك، فإن خروج الرئيس صالح من الساحة السياسية لم يكن خروجاً نهائياً، فنفوذه ونفوذ أتباعه وبقاياه بقيت كامنة في المؤسسات المختلفة. وهذا ما أكده الرئيس السابق علي عبد الله صالح سابقاُ في أحد أحاديثه من أنه سوف يقود المعارضة للنظام الجديد من خلال حزبه المؤتمر الشعبي[٢٩].

٢- القبيلة

إن القبيلة في اليمن هي القوة السياسية الأكثر فاعلية، فهي القوة المهيمنة على الفعل السياسي بتجلياته المختلفة، لذا فإن تأثيرها على صناعة القرار مازال قويا سواء داخل المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية أو خارجها عبر الأحزاب أو التنظيمات المختلفة التي شكلتها النخب القبلية في المجتمع المدني، ومن خلال قدرتها على تعبئة وتحشيد أعضاء القبيلة، فغالباً ما يتم تفعيل دور القبيلة من قبل الساسة لصالح الشيخ الذي يتحول إلى زبون للسياسي ويقوم بحكم القبيلة ويعمل على الحدّ من نمو المطالب وضمان ولاء رعيته للنخبة المسيطرة، ويملك القدرة على تحويل العصبية إلى قوة مقاتلة تخدم قوة الشيخ وتدعم السياسي الباحث عن السلطة والثروة(٣٠).

والعصبية القبلية تبدو أكثر وضوحا وبروزا في المناطق الجبلية التي كانت تشكل تاريخيا القوة المساندة للإمام الزيدي في شمال اليمن، وكان يطلق على حاشد وبكيل وتحالفاتهما جناحي الحكم الأمامي، وأيضا في المناطق الشرقية البدوية في محافظة مأرب والجوف وشبوة وحضرموت، أما القبائل في المناطق الأخرى في اليمن فهي ضعيفة(٣١).

مازالت القبيلة هي سر القوة الفاعلة في الحكم والمعارضة، إلا أن المتابع لابد أن يلاحظ أن التحولات المتلاحقة التي فرضتها المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية بدأت تضع القبيلة والسياسات الداعمة لاستمرارها على المحك، فالمجتمع المدني بدأ يفرض ثقافة جديدة معارضة للنخبة القبلية ومنظومة الفساد ويطالب بدولة القانون وبتحرير القبيلة وإخراجها من وضعها، هذا التحول يتم إعاقته من خلال صراع النفوذ بين القوى المتقاتلة على حكم البلاد، فالقوى الانقلابية بعد أن عجزت عن إتمام سيطرتها على الحكم من خلال الفعل السلمي للاحتجاجات بدأت تفجّر البؤر القبلية لمواجهة النظام الحاكم بتبني إستراتيجية انهيار الدولة، وقد وجدت النخبة القبلية فرصتها لفرض وجودها وهيبتها من خلال ممارسة العنف،

ونشير هنا إلى نقطة محورية وجوهرية هي أن الحاكم بقى ملتزما بإدارة صراعه خارج إطار تفعيل المراكز القبلية المؤيدة والمناصرة له، وقد يضطر في حالة استمر ضغط النخبة القبلية والمتحكمين في حركتها إلى تفعيل قوة القبائل المؤيدة، ولأنها غير منضبطة فإن انفلاتها قد يقود إلى صراع لا جدوى منه، أما اليمن بشكل عام فقد تعيد صياغة تحالفاتها بإشراف إقليمي ودولي للخروج من الفوضى(٣٢).

٣- الوحدة الوطنية اليمنية بين الشمال والجنوب

يرى البعض بأن الاحتجاجات اليمنية التي استمرت في مختلف المدن والمحافظات طيلة اندلاع الثورة ساهمت في إعادة التلاحم الوطني خاصة بين الشمال والجنوب، كما أن قمع قوات الأمن للمتظاهرين المعتصمين في مختلف ساحات التغيير كرس هذا التلاحم. وأشار بعض المراقبين للوضع اليمني إلى أن شعارات الانفصال غابت وحلت محلها تلك المطالبة بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح. وقال النائب الجنوبي المعارض علي عشال: "صنعاء تستنكر ما يحدث في تعز، وتعز تستنكر ما يحدث في عدن، وعدن تستنكر ما يحدث في حضرموت"، مشيرا إلى أن ذلك له تأثير في وجدان اليمن واليمنيين, وأن اللحمة الوطنية تزداد كلما قوي التغيير وسار قدما(٣٣).

أما البعض الأخر فيرى إن احتمالات الانفصال أقوى من احتمالات الوحدة في اليمن.. وفي هذا المجال فقد قالت رئيسة تحالف أبناء الجنوب " جهاد الجفري، في حلقة نقاشية عن مستقبل النظام السياسي في اليمن، والتي نظمتها بصنعاء مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية(Future Partners Foundation for Development) بالتعاون مع منتدى التبادل المعرفي في آذار مارس ٢٠١٢، بأن الوقت حان لإنقاذ الإنسان في الجنوب، وليس لإعادة الحياة إلى الوحدة والحفاظ عليها، كما أكدت أن الثورة في الجنوب بدأت قبل الشمال، وتحديدا في

العام ٢٠٠٦، في حين أنها اندلعت عام ٢٠١١ في الشمال، مضيفة في مداخلتها القصيرة، أن الوحدة بين شطري البلاد دخلت غرفة الإنعاش في عام ١٩٩٤م وهي تريد الآن من يعيد لها الحياة. أما الباحث " صبري بن مخاشن" فتحدث عن " عدم وضوح في كل ما طرح" في الحلقة، حتى ما طرحه أستاذه رئيس حزب العدالة والتنمية، المستقيل من حزب المؤتمر الشعبي العام محمد أبو لحوم، مؤكدا أن المتحاورين " لن يخرجوا برؤية للمستقبل، كما أكد أنه " لا يوجد خيار للحفاظ على الوحدة وأن الوحدة سوف يرفضها أبناء الجنوب"[٣٤].

٤- شباب الثورة والتغيير

تعاني اليمن، بعد اتفاق نقل السلطة الأوضاع ذاتها التي تعانيها مختلف الثورات، وأولها أن من تفاوضوا بإسم الثورة ليسوا بالكامل محل رضا أو إجماع. فلقد تفاوض النظام مع المعارضة السياسية المتمثلة بأحزاب اللقاء المشترك، ومن ثم فإن من خلصوا إلى صيغة الاتفاق ليسوا هم الممثلون الحقيقيون عن الثوار، ولا يمثلون شباب الثورة، وهم من المعارضة القديمة التي كان جل أحلامها قبل الثورة إحداث بعض التغييرات فيما يتعلق بالتعديلات الدستورية والقوانين الانتخابية، ومن ثم قد تنشأ المشكلة ذاتها التي نشأت في مصر، وهي اتهام الثوار بأنهم لا يمثلون الثورة بالكامل، ومن ثم على قدر تواصلهم مع حركات وائتلافات شباب الثورة الجديدة، وعلى قدر انفتاحهم على مطالب الثوار الشباب وليس انحصارهم في المعادلات والسجالات القديمة مع السلطة، على قدر نجاحهم في تفويت تجدد الاحتجاجات وتزايدها. والنجاح في هذا الأمر سوف يتوقف على مدى استيعاب شباب الثورة وأفكارهم وطموحاتهم التي عرضوها في الميادين المختلفة خلال أشهر التجمعات في الميادين، و الذين لا يتضح حتى الآن مدى انعكاس اتفاق نقل السلطة عليهم، أو مدى الأفق السياسي المتاح لهم[٣٥].

ومن جهة أخرى، فإن شباب الثورة ما يزالون لحد الآن بين مطالب ثورة لم تنجز بعد وقوى سياسية وحزبية تقليدية معظمها يستعين بالخارج على خصومه، وبين تسويات سياسية لم تستطع أن تؤدي إلى استقرار وتحول ديمقراطي حقيقي، وذلك لانعدام الثقة بين القوى السياسية والحزبية اليمنية، وهو الأمر الذي انعكس سلباً ليس على استقرار اليمن فحسب، بل على استقرار المنطقة برمتها لاسيما دول الجوار الخليجي.

٥- المؤسسة العسكرية

لقد شهدت أشهر الثورة انشقاقات حادة في المؤسسة العسكرية، وبرز دور الهياكل والميليشيات العسكرية القبلية الموازية للجيش، والتي قارعت عناصر الجيش في مواقع متعددة، وألحقت خسائر بشرية شديدة وأعاقت فرض الدولة لسلطانها. فعلى مدى أشهر الثورة، برز واضحاً انشقاق مؤسسة الجيش، حين أعلنت مجموعة من القادة السابقين والحاليين-بينهم وزراء دفاع سابقون- في بيانهم الأول دعمهم للثورة، وبرز على نحو خطير مع فرقة اللواء علي محسن الأحمر، الذي أعلن انشقاقه وتأييده للثوار. وقد ظل هذا الانشقاق أحد أخطر الأمور في المؤسسة العسكرية، وجسد إلى حد كبير تغلغها بالطابع الأيديولوجي والقبلي. وبرز في المواجهات المتتالية للجيش مع قوى قبلية موازية، بدا تسليحها أحياناً أحدث من تسليح الجيش، وفرضت على الجيش التوقف عند نقاط محددة لا يتجاوزها. وبدأت الولاءات الشخصية تظهر داخل المؤسسة العسكرية، حين كانت القوات الخاصة التابعة لنجل الرئيس اليمني السابق تتجه إلى القتال في العاصمة على جبهات لخصوم سياسيين للرئيس، خصوصاً في المواجهات مع الشيخ صادق الأحمر زعيم قبيلة حاشد حول مقر إقامته في منطقة الحصبة في صنعاء، مما جعل الجيش يبدوا بصورة المؤسسة غير الاحترافية[٣٦].

وعلى الرغم من أن الأساس القبلي للجيش اليمني حال دون انفراط المؤسسة بأكملها، وأبقاها على شاكلة كيانات منفصلة في مناطق منشقة قبلياً وإقليميا، فإن هذه النقطة هي أخطر ما يشكل تهديداً للدولة اليمنية بعد الثورة. فتجربة الانشقاق داخل الجيش يمكن تكرارها، ولا يمكن التصدي لذلك، إلا إذا أُبعد الجيش عن نفوذ القبائل، وتأكد طابع الجيش كمؤسسة للاندماج الوطني بدلاً مما هي عليه الآن مؤسسة قبلية مناطقية، حيث في الأغلب تنشأ تكوينات الجيش، وتجهّز من بين أبناء المنطقة والقبيلة التي يوجد التشكيل العسكري فيها، مما جعل الولاء والسلوك العسكري عند الخطر ينزع لموقف القبيلة وليس للمؤسسة العسكرية الوطنية(٣٧).

ويحيط بدور المؤسسة العسكرية ويغلف بيئتها ويؤثر في نفوذها حقيقة انتشار السلاح بكثرة في اليمن، فطبقاً للتقارير الدولية، تتفاوت الأرقام بشأن انتشار الأسلحة الصغيرة في أيدي المواطنين اليمنيين، وتتراوح الأرقام بين ٨ و١٠ ملايين قطعة سلاح، وبين من يحددها مابين ٤٠ و٦٠ مليون قطعة من كل الأنواع ومن كل الدول، و حتى لو كان الرقم الأول هو الأصدق، فإنه يعني أن هناك قطعة سلاح في أيدي المواطنين تمثل أضعاف قطع السلاح الصغيرة الموجودة في أيدي الجيش والمؤسسة الأمنية معاً، وهذا يطرح ثقلاً وعبئاً على الدولة. حيث أنه يشير إلى إمكانية ممارسة العنف والاستخدام السلطوي للقوة من جانب جماعات أدنى من الدولة مدعومة أغلبها من الخارج، والإتيان على دور الدولة السيادي(٣٨).

وبشكل عام، يمكن القول من خلال استقراء الواقع السياسي اليمني بأنه ما يزال هنالك قناعة للقوى الداخلية والإقليمية والدولية بأهمية إيجاد حل سياسي لهذه النزاعات، لكن مع ذلك لا يوجد أي حل سياسي حقيقي يلوح في الأفق حالياً، وذلك لعدم وجود رغبة حقيقية لدى أي طرف لتقديم أية تنازلات(٣٩).

المبحث الثالث

مستقبل النظام السياسي اليمني

يمكن القول بأن مستقبل النظام السياسي اليمني بشكل خاص، واليمن بشكل عام، يمكن أن يأخذ أحد الاحتمالات الآتية:-

الاحتمال الأول / يحمل نظرة تفاؤلية:- فقد خلص باحثون يمنيون إلى أن "رحيل نظام الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح سيساهم في بناء دولة مدنية حديثة تتساوى فيها الحقوق والواجبات وتتكافأ الفرص والتوزيع العادل للثروات". وأكد المتحدثون في ندوة "ملامح الدولة اليمنية بعد سقوط النظام" التي نظمها مركز أبعاد للدراسات بساحة التغيير بصنعاء أن بقاء نظام علي عبد الله صالح سيفاقم من أزمات البلاد وسيهدد مصالح البلدان التي تربطها باليمن علاقات شراكة وتعاون(٤٠).

وفي هذا السياق، قال أحد الباحثين بأنه من أجل نجاح بناء الدولة اليمنية الحديثة يجب تحديد حجم القضايا التي ينبغي تسويتها قبل البدء في عملية البناء. ومنها مشكلة تحديد العلاقة بين الأحزاب والدولة، والعلاقة بين السلطة والإدارة، والعلاقة بين القبيلة والدولة، وحرمة المال العام، مشيراً إلى أن هنالك أولويات للمرحلة القادمة يجب التعامل معها بعناية وجدية ومنها إيقاف التدهور الأمني، وإعادة صياغة أجهزة الأمن والجيش على أسس وطنية(٤١).

وفي السياق نفسه، خفف باحث آخر من مخاطر الإرهاب على المجتمع الدولي، معتبراً أن هذه الظاهرة نمت وترعرعت في ظل حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وبالتالي لا مبرر لخوف الغرب منها عقب رحيله، مشيراً إلى أن مهددات الدولة الوليدة وهي "الحوثيين والانفصال والقبيلة" كانت أوراق استخدمها النظام لصراعات سياسية(٤٢).

ويمكن القول بأن النظرة التفاؤلية لمستقبل اليمن هي نظرة مبالغٌ فيها، فها هي شعوب الدول العربية التي سبقت اليمن في احتجاجاتها وثوراتها، وفي مقدمتهم تونس ومصر ثم ليبيا، لم نر أيّا من هذه الدول لحد الآن قد تحقق فيها تساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين ، وتكافؤ في الفرص ، وتوفير فرص العمل .. إلخ . فهل ستكون اليمن مستقبلاً نموذجاً ديمقراطياً حقيقياً تقتدي به الدول العربية!! ، أم سيكون حالها كحال غيرها من الدول العربية التي سبقتها في هذا المجال؟.

الاحتمال الثاني / بقاء الوضع على ما كان عليه:- إن اليمن لم يكن وضعها بعد ثورتها عام ٢٠١١ بأحسن حال من وضعها قبل تلك الثورة، بل بقي الوضع على ما هو عليه من تدهور في مختلف مجالاتها وأوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، إن لم يزدد سوءاً وتعقيداً.

فالرئيس السابق علي عبدالله صالح لم يكن قبل الثورة اليمنية يعبأ بما يعانيه الشعب اليمني من مصائب ومصاعب، فحوالي نصف الشعب اليمني كان، وما زال، يعيش تحت عتبة الفقر والكثير منهم كان عاطلاً عن العمل، كما أنه لا يمكن تجاوز مشكلة الجنوب التي تعيش منذ الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ حالة من العزلة النفسية عن نظيرتها صنعاء، فعدن وأبناءها عانوا من سيطرة الشمال واستئثار جماعة علي عبدالله صالح بالسلطة، وهنالك الحوثيون الذين كانوا، وما زالوا، يعانون من الفقر والتهميش، فضلاً عن تنظيم القاعدة الذي وجد في اليمن ساحة مناسبة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتهديد مصالحها الحيوية في اليمن[٤٣].. فضلاً عن أسباب أخرى مثل الفساد والاستئثار بالسلطة وغير ذلك. وبالمقابل، فإن من أتى للسلطة بعد الثورة لم يكن بأفضل من الذي سبقه، فما زالت المعاناة هي نفس المعاناة، وما زالت المشاكل والأوضاع السيئة بحاجة للحل من أجل أن ينعم المواطن اليمني بحياة أمنة ومستقرة.

الاحتمال الثالث / تدهور الوضع اليمني:- يمكن اعتبار هذا الاحتمال واقعي أكثر من كونه تشاؤمي، فبالرغم من الطبيعة الجمهورية لنظام الحكم في اليمن، إلا أن هذا النظام كان قد استند إلى معادلات وتوازنات قبلية في الجوهر، هذا فضلاً عن أن الجيش في اليمن هو مؤسسة أُسرية كان يسيطر عليها أبناء الرئيس صالح وأبناء أشقائه وإخوته، ولعل هذا الوضع غير الصحيح للمؤسسة العسكرية اليمنية يفسر تلك المطالب الرئيسية التي كانت وما زالت تدعو إلى إقصاء هذه القيادات الأسرية من الجيش والمؤسسة الأمنيةً[٤٤].

وبجانب طبيعة المؤسسة العسكرية، فإن هنالك عوامل أُخرى حفزت العنف في اليمن، منها أن هناك انقساماً اجتماعياً وقبلياً ظهر نتيجة شريحة اجتماعية قبلية كانت وما زالت تؤيد الرئيس السابق علي عبد الله صالح وترفض مقولات التغيير والرحيل، وكانت تقوم بدورها في التظاهر والاعتصام من أجل بقاء النظام والدفاع عنه. فضلاً عن انتشار أنواع السلاح بين اليمنيين،بين المتوسط والثقيل، فضلاً عن الانقسام القبلي المصحوب بانقسام سياسي ومناطقي[٤٥].

وتزداد خطورة الحالة اليمنية مع وجود حركة شعبية منذ مدة طويلة تطالب بالانفصال في عدد من محافظات اليمن الوسطى والجنوبية، وحركة الحوثيين ذات الطابع المذهبي في شمال البلاد، فضلاً عن تنظيم القاعدة الذي أسس ملاذاً هاماً في الأراضي اليمنية منذ عدة سنوات، ويدخل صراعاً مفتوحاً مع الحكومة[٤٦].

ويبقى السؤال بشأن مستقبل اليمن في ضوء مشاكله التحتية المزمنة والتي تتمثل في البنية العصرية والنزعات القبلية والفقر والحرمان الاقتصادي، فضلاً عن فقدان العدالة الاجتماعية، وتفاوت معدلات التنمية بين أرجاء الدولة، وعدم فرض الدولة سيطرتها وانتشارها في العديد من أقاليمها، وعدم التمكن من بناء مؤسسات دولة ذات بنية تحتية متقدمة. فخلف المؤسسات الحكومية تقبع المظاهر التقليدية

وأدوار القبيلة، ولقد كان اتفاق نقل السلطة بعد الثورة لم يشر إلى كيفية الانتقال إلى الدولة المدنية الوطنية العصرية، وجاء بإجراءات إدارية لا تعالج جوهر مشكلة اليمن وأوضاعه في ظل أوضاع التخلف والفقر ومطالب الانفصال، وتزايد عدد سكانه مع خطر الشح المائي، فضلاً عن ذلك، فاليمن يوجد في بقعة شديدة الاضطراب عند مفترق طرق بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي، وعند نقطة التقاء المصالح الغربية عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي، وكل ذلك يحتاج إلى رؤى وخطط تنموية مستقبلية بنّاءة وتدعم بناء دولة مدنية مستقلة مستقرة[٤٧].

ويمكن القول بأن التحول والاستقرار في اليمن لن يكون سهلاً، ويتوقف على مدى النجاح في بناء دولة حديثة، وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، وإبعاد اليمن عن صراعات الدول الإقليمية والدولية ومحاولاتها لتصفية حساباتها على أراضيها، كما يحتاج اليمن أيضاً إلى دعم دولي أساسي ينبغي أن يتبنى في عمله نهجاً وقائياً يتعامل مع المشكلات قبل أن تقع، وليس مواجهتها بعد وقوعها، فإذا ما توجه الدعم الدولي إلى التنمية فسيشكل ذلك الدعم المدخل الأساسي والطبيعي لاستقرار شامل، وليس مواجهة مشكلات جزئية سببها الرئيس غياب التنمية[٤٨].

ومن جانبٍ أخر، فإن مفتاح الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني في اليمن يتطلب التوافق المجتمعي على قواعد العمل السياسي الوطني وآلياته في ظل حوار يشمل جميع القوى السياسية والحزبية، بعيداً عن المرجعيات القبلية والمذهبية الداخلية، وبعيداً عن الارتهان بالدول الإقليمية والدولية في حواراتها، تأسيساً للوطن الجامع ودعماً وترسيخاً لوحدته الوطنية. ولهذا فإن احتمال قيام اليمن برسم مسار واضح للتحول نحو الاستقرار ليس وارداً في المستقبل القريب في ظل استمرار النزاع على السلطة بين القوى السياسية والحزبية والاجتماعية اليمنية بعد الأحداث التي شهدتها اليمن عام ٢٠١١. فلا يمكن أن تكون هنالك حياة سياسية سليمة إلا

بعودة الدولة بمؤسساتها الدستورية إلى دورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي تجاه مواطنيها[٤٩].

إن اليمن سيكون بحاجة إلى سنوات طويلة لكي يستعيد عافيته بعد كل تلك الأحداث التي شهدها منذ عام ٢٠١١ لحد الآن، بعد تعرض معظم بنيته التحتية للدمار بسبب الحرب، وهو ما دعى المستثمرين اليمنيين والأجانب إلى الانسحاب من اليمن بشكل كبير. فضلا عن ذلك، فإن الحصار على البضائع المستوردة بسبب تلك النزاعات قد ضيق على الاقتصاد اليمني وأوجد أثراً سلبياً على المستوردين الرئيسين والتجار، وأيضاً على أولئك الذين يعتمدون على البضائع ذاتها[٥٠]، مما يتطلب تقديم مساعدات إنسانية كبيرة لليمن.

وفي هذا السياق، قال مارك لوكوك(Mark Lowcock) وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في استعراضه للعمل الإنساني خلال عام ٢٠١٩ إن البلد الذي يواجه أكبر مشكلة عام ٢٠١٩ سيكون اليمن، نعتقد أن ٢٤ مليون شخص في اليمن سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية، وتخطط الأمم المتحدة لتلبية احتياجات ١٥ مليون شخص، والنداء الإنساني من أجل اليمن سيبلغ ٤ مليارات دولار[٥١].

باختصار، يمكن القول بأن استمرار النزاعات داخل اليمن في المستقبل ستؤدي إلى تعميق التدخلات الإقليمية في البلد بشكل أكبر، وستبقي الملف الأمني مفتوحاً لأطراف جديدة[٥٢]، وهو الأمر الذي سيبقي البلد في معاناة مستمرة، إن لم يؤدِ إلى انهياره.

الخاتمة

توصل الباحث إلى عدد من النتائج المهمة، من أبرزها :-

- كان الهدف من اندلاع الثورة اليمنية هو تحقيق العدالة بين أبناء المجتمع اليمني، وتحقيق حكم أفضل من الحكم السابق، في حين كانت الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي تهدف، من خلال المبادرة التي طرحتها تلك الدول الخليجية بدعم أمريكي ودولي، إلى معالجة المسألة اليمنية بوصفها مسألة أمنية وسياسية أكثر من كونها تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعيةّ، مما جعلها لا تخدم عملية تحقيق وتعزيز التحول الديمقراطي في اليمن.

- في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ عمّ النزاع المسلح معظم أرجاء اليمن بعد أن استولت قوات الحركة الحوثية(أنصار الله) على العاصمة صنعاء، وكانت تلك الحركة من خلال تحالفها مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، قد وسّعت تدريجياً سيطرتها على مناطق عديدة من البلاد منذ آذار/ مارس ٢٠١٤.

- منذ سيطرة الحركة الحوثية على العاصمة صنعاء عام ٢٠١٤، مروراً بمقتل حليفها الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح في ٤ كانون الأول ٢٠١٧، ولحد الآن لم يتحسن الوضع في اليمن، حيث ازدادت معاناة اليمنيين، وتحولت أوضاعهم من سيء إلى أسوأ.

- إن اليمن بعد الأحداث التي شهدها منذ عام ٢٠١١ لحد الآن سيكون بحاجة إلى سنوات طويلة كي ينهض من جديد ويتمكن من بناء دولة مؤسسات حقيقية يحكمها القانون وينعم أهلها بحقوقهم وحرياتهم العامة.

- إن تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن لن يكون بالأمر السهل، وسيتوقف على جملة من الأمور والمتطلبات منها حصول التوافق بين الكتل والتيارات السياسية والحزبية اليمنية، ومحاولة عدم إقحام اليمن في خلافات وصراعات الدول الإقليمية والدولية، وتطبيق مبدأ التعايش السلمي بين أبناء الشعب اليمني، فضلاً عن وجوب خضوع جميع اليمنيين، حكاماً ومحكومين، لسيادة القانون وسلطة الدولة الوطنية الواحدة.

الهوامش والمصادر

١ نادية فاضل عباس فضلي، (مستقبل النظام السياسي في اليمن في ظل المتغيرات التي تشهدها الساحة العربية)، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد١٩٨، ٢٠١١، ص ٢٥.

* يشير أحد الباحثين إلى أنه في يوم الخامس عشر من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ كانت قد بدأت أُولى خطوات ثورة الشعب اليمني من أجل التغيير الشامل لنظام الحكم.. انظر : حسن أبو طالب، "التصدع الداخلي" : مأزق "مبادرات الرئيس" في مواجهة الثورة اليمنية، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد١٨٤، ٢٠١١، ص٦٦.

٢ محمد ثابت، الحكام العرب : كيف سقطت العروش من المحيط إلى الخليج، دار الحياة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٢٣.

٣ المصدر نفسه، ص ٢٥ .

٤ للاطلاع أكثر حول هذا الموضوع انظر كلاً من: حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص ٦٧-٦٨، و: محمد عصام لعروسي، (الحراك السياسي العربي :هل هو بداية لعقد اجتماعي جديد؟)، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٩٣، السنة ٣٤، ٢٠١١، ص ١٢٧ وما بعدها، و: أحمد سلمان محمد، المواقف الاقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام ٢٠١١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٥١، ٢٠١٥، ص ص٣-٤-٥، وأيضاً: سعد علي حسين التميمي، (التحولات السياسية في اليمن وتحديات الاستقرار الداخلي)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد٢٥، ٢٠١٤، ص ص٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠.

٥ نادية فاضل عباس فضلي، مصدر سابق، ص ٢٥ .

٦ محمد حسين شكر، ربيع العرب خريف فلسطين!، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت- لبنان، ٢٠١٣، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):-

http://books.google.iq/books?id=ycibwaaqbaj

٧ المعرفة، علي عبد الله صالح، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

https://www.marefa.org/index.php?title=%D8%B9%D9%84%D9%8

(٤أيلول/ ديسمبر٢٠١٧)

٨ من تحت الرماد: هل يحاول صالح العودة للحكم؟، (٢٨-٩-٢٠١٤) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

http://adengd.net/news/125108/

٩ الرئيس علي عبد الله صالح يدعو في أول ظهور له منذ إصابته إلى تقاسم السلطة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):

https://amp.france24.com/ar/20110707-yemen-president-ali

(٧-٧-٢٠١١)

١٠ جريدة المشرق، علي عبد الله صالح يوقع اتفاقية نقل السلطة في إطار مبادرة خليجية، العدد ٢٢٣١، ٢٤/١١/٢٠١١.

١١ مجلة الخليج، صالح أول زعيم سيحظى بضمانات بين زعماء دول "الربيع العربي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):

http://www.alkhaleej.ae/informations/page/a2c727c8-27fa-4ffe-9055-4b727ce8078b (٢٠١٣)

١٢ انظر : المصدر نفسه، و: جريدة الأنباء، صالح يوقّع المبادرة الخليجية دون مصافحة معارضيه ويعتبر ثورات الربيع العربي «تنفيذاً لأجندة خارجية>>، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :

https://www.alanba.com.kw/ar/arabic-international-news/244985/24-11-2011 (٢-٣-٢٠١٩)

١٣ مجلة الخليج، مصدر سابق.

١٤ المصدر نفسه.

١٥ جريدة الأنباء، مصدر سابق.

١٦ روسيا اليوم، الولايات المتحدة ترحب بالاتفاق حول انتقال السلطة في اليمن، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):

http://arabic.rt.com/&ved=2ahukewia4tglvf3hahwc (2013)

١٧ مجلة الخليج ، مصدر سابق.

١٨ المصدر نفسه؛ جريدة الأنباء، مصدر سابق.

١٩ جريدة الصباح، حكومة الوفاق قي اليمن تؤدي اليمين الدستورية، العدد(٢٤)، ١١/١٢/٢٠١١.

٢٠ جهاد عبد الرحمن أحمد صالح، واقع الحياة السياسية والحزبية في اليمن بين عامي٢٠١١-٢٠١٥، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ٢٠١٦، ص١٦.

٢١ المصدر نفسه، ص١٦.

٢٢ المصدر نفسه، ص١٧.

٢٣ منظمة مواطنة لحقوق الإنسان (مواطنة)- عيادة حقوق الإنسان بكلية كولومبيا للقانون (العيادة)- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان(CIHRS) - الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان (FIDH)- مركز الخليج لحقوق الإنسان(GCHR) ، تقرير مشترك: الاستعراض الدوري الشامل لليمن ٢٠١٩، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت) :

https://cihrs.org/universal-periodic-review-of-yemen-2019/

(٢٠١٩-٢-١٣)

٢٤جهاد عبد الرحمن أحمد صالح ، مصدر سابق، ص ص١٧-١٨.

٢٥ المصدر نفسه، ص ص١٨-١٩؛ بي بي سي عربية، اليمن: لماذا اندلعت الحرب؟، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) :-

http://www.bbc.com/arabic/middleeast-44512842

(٢٠١٩-٢-١٠)

٢٦ جهاد عبد الرحمن أحمد صالح ، مصدر سابق، ص١٩.

٢٧ التقرير العالمي ٢٠١٨: اليمن / Human Right Watch، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت):-

https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313455

(٢٠١٩-٢-١٣)

٢٨ أخبار الأمم المتحدة، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):

https://news.un.org/ar/tags/mrk-lwkwk (2019-2-15)

٢٩ معتز سلامة، دولة لا نظام : هل يؤدي اتفاق نقل السلطة إلى استقرار اليمن ؟، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد١٨٧، ٢٠١٢، ص ١١٤.

٣٠ نجيب غلاب، مخاطر عنف النخب القبلية الاسلاموية على مستقبل التغيير، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت):-

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=267913 (2019-2-17)

٣١ المصدر نفسه.

٣٢ المصدر نفسه؛ مأرب برس، دور القبيلة في صياغة مستقبل اليمن.. بين تبني الثقافة المدنية والصور النمطية، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت) :

https://marebpress.net/news_details.php?sid=35394 (2019-2-20)

٣٣ ثورة الشباب اليمنية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت):-

https://www.elsyasi.com/articles/425/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8% (٢٧ /٨/ ٢٠١١)

٣٤ أحمد الزيلعي، أصوات تتحدث عن عدم وضوح : في حلقة نقاشية عن مستقبل اليمن..أبو لحوم: المبادرة والحصانة مكسب والثورة ناجحة والشعبي العام عقد المراحل ، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت) :

https://www.newsyemen.net&tbm=isch&source=univ&client=/ (2019-2-13)

٣٥ معتز سلامة، مصدر سابق، ص١١٣-١١٤.

٣٦ المصدر نفسه، ص ١١٤.

٣٧ المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥.

٣٨ المصدر نفسه، ص ١١٥.

٣٩ المصدر نفسه، ص١٢٠.

٤٠ إبراهيم القديمي، ملامح الدولة بعد "سقوط صالح، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت) :-

https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews (2019-2-14)

٤١ المصدر نفسه.

٤٢ المصدر نفسه.

٤٣ نادية فاضل، مصدر سابق، ص ٢٥.

٤٤ حسن ابو طالب، مصدر سابق، ص ٦٧.

٤٥ انظر : نفس المصدر، و: محمد ثابت، مصدر سابق، ص ١١٧.

٤٦ محمد ثابت، مصدر سابق، ص ١١٧.

٤٧ معتز سلامة، مصدر سابق، ص ١١٥.

٤٨ المصدر نفسه.

٤٩ جهاد عبد الرحمن أحمد صالح ، مصدر سابق، ص ص٢١-٢١.

٥٠ المصدر نفسه، ص١٩.

٥١ أخبار الأمم المتحدة، مصدر سابق.

٥٢ جهاد عبد الرحمن أحمد صالح ، مصدر سابق، ص١٩.